

العولمة : أممٌ فقيرة وقومٌ فقراء*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

العولمة هي أحد المواضيع الاقتصادية التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينات، وهي مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها. أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية وحيدة متكاملة. أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر. وكل ذلك مطروح في إطار من الحتمية والاقتناع الراسخ. ولعله لم يحدث منذ أن بلغت التجارة الحرة أوجها في القرن التاسع عشر أن حظيت النظرية الاقتصادية بمثل هذا اليقين الواسع النطاق.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مبادئ الأسواق العالمية الحرة تطبق بطريقة انتقائية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن السوق العالمية لليد العاملة غير الماهرة ستكون لها نفس الحرية التي تتمتع بها سوق صادرات البلدان الصناعية أو رؤوس أموالها. وتتحرك المفاوضات العالمية سريعاً صوب سوق عالمية حرة في مجالي الاستثمارات الأجنبية والخدمات. بيد أنه لا يزال هناك تدخل كبير في مجالي الزراعة والمنسوجات، مما يشكل عقبة أمام البلدان النامية. ولأن كلاً من البلدان الفقيرة والسكان الفقراء تعوزهم القوة فإن مصالحهم غالباً ما تتعرض للإهمال والهدم.

(*) تقرير التنمية البشرية لعام 1997، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وللعولمة فائزوها وخاسروها. فمع توسع التجارة والاستثمار الأجنبي، اكتشفت البلدان النامية اتساع الفجوات فيما بينها. وفي الوقت نفسه، فقد ارتفعت البطالة في البلدان الصناعية إلى معدلات لم يسبق لها مثيل منذ الثلاثينات، كما بلغ التفاوت في الدخول مستويات لم تسجل منذ القرن الماضي.

ومع أنه من المفترض أن ارتفاع مد الثروة ينبغي أن يفيض خيره على الجميع، يبدو أن البعض أكثر قدرة على التعامل مع الموج من غيرهم. وإذا كانت الفرص الجديدة قد فتحت الطريق بالفعل أمام اليخوت والسفن العملاقة، فإن المعلومات البسيطة والقوارب البدائية تتسرب إليها المياه وسرعان ما يغرق بعضها.

ولكن عدم المساواة ليست من الخصائص المتأصلة في العولمة. ولأن تحرير التجارة يعرض المنتجين المحليين للأسواق العالمية المتقلبة ولتدفقات رأس المال التي تكون كبيرة بالنسبة إلى اقتصادهم، فإن ذلك يعرضهم للمخاطر - لكنه يضعف أيضاً من مكاسبهم المحتملة. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فإن التحدي يتمثل في تحديد السياسات التي تمكّن الفقراء من المشاركة في الأسواق بشروط أكثر عدلاً، على الصعيدين الوطني والعالمي. وللعولمة وجوه عديدة. ويركز هذا الفصل على أثرها الاقتصادي على البلدان الفقيرة وعلى السكان الفقراء.

العولمة والبلدان الفقيرة

ينبغي لمزايا تحرير التجارة أن تفوق تكاليفها بالنسبة للعالم. وخلال الفترة 1995 - 2001، من المتوقع أن تؤدي نتائج جولة أوروغواي المعقودة في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) إلى زيادة الإيراد العالمي بما يقدر بـ 212 بليون دولار إلى 510 بلايين دولار - كمكاسب لزيادة الكفاءة وارتفاع معدلات عائد رؤوس الأموال، وكنتيجة لتوسع التجارة.

ولكن المكاسب العامة تخفي وراءها صورة أكثر تعقيداً لمجموع الفائزين والخاسرين. ومع أن المكاسب ستفوق كثيراً الخسائر المتوقعة، إلا أن هذه

الخسائر ستكون مركزة في مجموعة من البلدان لا قِل لها بتحملها - وستكون فادحة الثمن بالنسبة لبعضها. وقد تخسر أقل البلدان نمواً ما يصل إلى 600 مليون دولار سنوياً، وإفريقيا جنوب الصحراء 1,2 بليون دولار.

ولهذا التصور آثار تبعث على الانزعاج بالنسبة للفقير ورفاه البشر. وستترجم الخسائر في النقد الأجنبي إلى ضغوط على الدخل، وإلى الحد من القدرة على دعم الواردات وإلى زيادة الاعتماد على المعونات في وقت أصبحت فيه المعونات نفسها عرضة لضغوط شديدة. وسيفقد العائد من التجارة، مما يقوض قدرة الحكومات على تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف عليها الحد من الفقر البشري بصورة مطردة.

وهناك كثير من البلدان الفقيرة لم يحقق لها توسع التجارة العالمية شيئاً يذكر. ومع أن نصيب البلدان النامية في سكان العالم زاد خلال الفترة 1970 - 1991، فإن نصيبها من التجارة العالمية لم يطرأ عليه تغير يذكر. ولكن فيما بين هذه الدول نفسها، فإن البلدان الآسيوية شهدت زيادة في نصيبها من التجارة من 4,6٪ إلى 12,5٪، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب مناطق أخرى. أما أقل البلدان نمواً، والتي تشكل 10٪ من سكان العالم، فكان نصيبها من التجارة العالمية 0,3٪ - أو ما يعادل نصف نصيبها منذ عقدين من الزمان.

وهذا الاختلال واضح أيضاً في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالعالم، كانت هذه النسبة آخذة في الارتفاع على مدى العقد الماضي، لكنها أخذت في الانخفاض بالنسبة للبلدان النامية الـ 44 والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من بليون نسمة.

كما تجنب التمويل كثيراً من البلدان، واستأثر «الثلاثي» الصناعي المؤلف من أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان بمعظم الاستثمار المباشر الأجنبي. وتحصل هذه الاقتصادات، جنباً إلى جنب مع مقاطعات الصين الساحلية الثمان، وبيجين، على أكثر من 90٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي. أما بقية العالم، والتي تضم 70٪ من السكان، فتحصل على أقل من 10٪، وبالنسبة لثلث البلدان النامية انخفضت

نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. وحيث إن تدفقات الاستثمار ترتبط في أغلب الأحيان بنقل التكنولوجيا، فإن ذلك يعني أن مناطق كبيرة من العالم قد حُرمت من أوجه التقدم التكنولوجي.

فلماذا اتسمت هذه التدفقات بالانحراف الشديد؟ هناك أسباب عديدة - يعزى بعضها لفشل السياسات الوطنية، ويعزى البعض الآخر إلى قوى خارجية.

سوء السياسات

من شأن ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما حالات العجز المالي الكبيرة، أن تخلق عدم الاستقرار الذي يثبط المستثمرين. وحينما تمول حالات العجز هذه عن طريق الاقتراض الخارجي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها، وهذا يؤدي مرةً أخرى إلى إبعاد المستثمرين والمصدرين.

وتقوم الحكومات أيضاً بصورة مباشرة، وبدرجة أكبر، بعرقلة التجارة والاستثمار. فالتعريفات الجمركية التي تغالي في حماية المنتجين المحليين لفترات طويلة تمنع أيضاً الواردات من رؤوس الأموال والسلع الوسيطة التي يمكن استخدامها لزيادة الإنتاجية. وإذا لم يتعرض المنتجون للمنافسة الدولية، فلن يكون لديهم حافز على الأخذ بالمعايير الدولية لمراقبة النوعية وكفاءة العمليات، وللمعايير ذات الأهمية الحيوية من أجل التنافس في مجال التصدير. وتثبط تدابير الحماية أيضاً الاستثمار من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بسبب ما يرتبط بهذه التدابير من تأخيرات بيروقراطية: ذلك أن نظم الصناعات التحويلية المعقدة تتطلب إدماج نواتج من مختلف البلدان، ويستلزم ذلك جداول زمنية دقيقة وموثوقاً بها. ويمكن أيضاً للحكومات أن تتسبب في عرقلة الاستثمارات الواردة من خلال السياسات التي تفتقر إلى الشفافية أو التماسك، مما يحرم المستثمرين من الظروف التي تهيم لهم سبل التنبؤ والقدرة على الإنتاج.

ومن شأن إهمال الاستثمارات في البشر أن يجعل من العسير أيضاً التوسع في

الصادرات واجتذاب المستثمرين. وإذا كان الناس يفتقرون إلى المهارات الأساسية، فإنه سيتعذر عليهم التكيف مع الظروف المتغيرة للأسواق أو التحول إلى الصادرات الأكثر تطوراً. ويتسبب إهمال الهياكل الأساسية. ولا سيما النقل والاتصالات، في الحد من الوصول إلى الفرص العالمية. وفي تنزانيا، كما هي الحال في كثير من البلدان الأفريقية، عجز صغار المزارعين عن مواجهة ارتفاع الأسعار الناجم عن تحرير التجارة لعدم توفر الطرق التي تربطهم بالأسواق.

سوء الشروط

بيد أنه لا يمكن إلقاء كل اللوم على الحكومات بسبب المزايا المحدودة التي يمكن تحقيقها من العولمة. ذلك أن العولمة نفسها حينما تصل إلى البلدان الفقيرة، فإنها تكون في أغلب الأحيان مصحوبة بشروط غير مواتية تماماً. ومنذ أوائل السبعينات، تعرضت أقل البلدان نمواً لانخفاض تراكمي بلغ 50٪ في معدلات التبادل التجاري الخاصة بها. وبالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة، فإن الخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري الخاص بها بلغت 290 بليون دولار في الفترة بين 1980 و1991. ويعزى الجانب الأكبر من هذا التدهور الوخيم إلى الانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية - ففي عام 1990 كانت هذه الأسعار أقل بنسبة 45٪ عما كانت عليه في عام 1980، و10٪ أقل من أدنى أسعار بلغت أثناء الكساد الكبير في عام 1932. ولكن تردي الأسعار لا يقتصر على السلع الأساسية. فقد انخفضت أيضاً معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في مجال السلع المصنعة - حيث انخفضت هذه الأسعار بنسبة 35٪ خلال الفترة 1970 - 1991.

وتتعرض البلدان الفقيرة أيضاً لشروط غير مواتية في مجال التمويل. وفي ظل تقديرات الجدارة الائتمانية المتدنية الخاصة بها والتوقعات المتعلقة بخفض قيمة عملتها الوطنية، فإنها تدفع أسعار فائدة هي في واقع الأمر أربعة أضعاف الأسعار التي كانت تفرض على الدول الغنية خلال فترة الثمانينات. وكإحدى النتائج المترتبة جزئياً على أسعار الفائدة المرتفعة هذه، لا تزال الديون تشكل العبء الفادح الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان الفقيرة: فحكومات أفريقيا

جنوب الصحراء تحول إلى دائئها من بلدان الشمال أربعة أضعاف ما تنفقه على صحة سكانها.

وزيادةً على التكلفة البشرية، فإن الديون تفرض عقبات اقتصادية. وبالنسبة لأشد البلدان فقراً، فإن مدفوعات الدين تستهلك عادة نحو خمس حصائلها من الصادرات، مما يؤدي بصورة خطيرة إلى نزوب مخزونها المحدود من الصرف الأجنبي، ويقوض قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية، بشروط أكثر إنصافاً.

وتمثل أحد التطورات الإيجابية في القيام، في عام 1996، بطرح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، التي ترمي إلى خفض أصول الدين ووضع حد أقصى لمدفوعات خدمة الدين. وكانت هذه المبادرة موضع ترحيب، وهي تقتضي الامتثال لاثنتين على الأقل من برامج التثبيت التابعة لصندوق النقد الدولي، التي قد تؤجل تخفيف عبء الدين بالنسبة لبعض أفقر البلدان لفترة تصل إلى ست سنوات - بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة بشرية واقتصادية كبيرة.

وإلى جانب الشروط غير المواتية في مجال التجارة والتمويل، فإن البلدان الفقيرة تتعرض أيضاً لشروط غير مواتية فيما يتعلق بتدفق البشر. وحتى البلدان التي قامت على الهجرة، مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة، أصبحت أكثر انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تسمح بدخولهم. وتعطي الأفضلية للأشخاص الأعلى مهارة - مما يترتب عليه تدفق مستمر يتسبب في استنزاف العقول من البلدان النامية. وفي الوقت الذي تزيد فيه من فرض القيود على قبول اللاجئين، فإنها ترحب بهؤلاء الذين يجلبون معهم رؤوس أموال كبيرة.

سوء القواعد

كثيراً ما تخسر البلدان الفقيرة لأن قواعد اللعبة متحيزة ضدها - لا سيما القواعد المتصلة بالتجارة الدولية. ولم تغير جولة أوروغواي من الصورة في قليل أو كثير. فالبلدان النامية، التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم، لم تحصل إلا على ما يتراوح ما بين رُبع وثُلث مكاسب الدخول المحققة - وهو

توزيع أبعد عن أن يكون عادلاً - بل إن معظم هذه المكاسب ستحصل عليها مجموعة قليلة من البلدان المصدرة الكبرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ولم تمس جولة أوروغواي معظم تدابير الحماية الخاصة بالصناعة والزراعة في البلدان الصناعية، في حين تجاهلت القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى البلدان الفقيرة - ولا سيما مشكلة الديون وإدارة أسواق السلع الأساسية الأولية.

● التعريفات الجمركية - في ظل جولة أوروغواي تتمتع السلع من البلدان الصناعية بتخفيضات جمركية أكبر من السلع المستوردة من بلدان نامية - 45٪ بالمقارنة مع 20 إلى 25٪. وفي حين أن البلدان النامية تواجه الآن، كمجموعة، تعريفات جمركية أعلى بنسبة 10٪ عن المتوسط العالمي، فإن أقل البلدان نمواً تواجه تعريفات جمركية أعلى بنسبة 30٪ - لأن التعريفات الجمركية لا تزال عالية على السلع ذات الإمكانات الكبيرة بالنسبة لأفقر البلدان، مثل المنسوجات والجلود، والسلع الأساسية الزراعية.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في زيادة التعريفات الجمركية - وهي الممارسة المتعلقة بفرض تعريفات جمركية على السلع المصنعة أعلى من التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الخام. ومن شأن هذه الممارسة أنها تحصر البلدان النامية في أسواق متقلبة للسلع الأساسية الأولية، مما يؤدي إلى خفض أسعارها الحقيقية، كما أنها تسد طريقاً واضحاً أمام هذه البلدان لزيادة قيمة صادراتها. وفيما يتعلق ببعض السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية - مثل الجلود، وبذور الزيت، وألياف المنسوجات، والمشروبات - ستظل التعريفات الجمركية على المنتجات النهائية أعلى ثمناً بالنسبة للمواد الخام بما يتراوح بين 8 و 26٪.

● الحواجز غير التعريفية - في الوقت الذي أدت فيه اتفاقات الغات المتعاقبة إلى الحد من الحواجز التعريفية، تحوّلت البلدان الصناعية بصورة متزايدة إلى الحواجز غير التعريفية - مثل الحصص، وتدابير مكافحة الإغراق، وقيود التصدير «الاختيارية». وفيما قبل جولة أوروغواي، أثرت الحواجز غير

التعريفية على 18٪ من صادرات البلدان النامية، ولكن هذه النسبة ينبغي أن تنخفض الآن إلى 5,5٪. وفي ضوء ذلك فإنه لا يزال هناك مجال كبير لتفادي الالتزام بروح اتفاقات جولة أوروغواي، إن لم يكن بنصها.

وتدابير مكافحة الإغراق موجهة إلى المصدرين الذين يبيعون بأقل من سعر التكلفة لدفع منافسيهم في البلدان المستوردة خارج سوق الأعمال التجارية، والقيام بعد ذلك باستغلال حصصهم الكبيرة في الأسواق وفرض أسعار عالية. وتعتبر تدابير مكافحة الإغراق، وما يصاحبها من عقوبات، أحد أشكال الحماية الأكثر شيوعاً. وقد زادت هذه التدابير بمعدل يربو على الضعف في الفترة ما بين 1989 و1994، وأثرت على قسط كبير من الصادرات الموجهة إلى الدول الصناعية. وقد شملت قضايا مكافحة الإغراق التي رفعها الاتحاد الأوروبي خلال الثمانينات الواردات التي تعادل في قيمتها، بوجه عام، جميع وارداته الزراعية. وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتطبيق تدابير مكافحة الإغراق ضد طائفة كبيرة من صادرات البلدان النامية - شملت كل شيء من الصلب إلى أجهزة التلفزيون الملونة ولعب الأطفال.

وليست هناك قواعد واضحة بشأن الإجراءات التي تبرر مكافحة الإغراق. وقد انتهت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في أكثر من 90٪ من إجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن السلع المستوردة لا تشكل، في كثير أو قليل، تهديداً على الصناعات الوطنية. وقد زادت جولة أوروغواي من توحيد القواعد، لكنها ظلت تحتفظ ببعض المعايير التعسفية بدرجة عالية.

● المنسوجات - تعتبر المنسوجات والملابس من المصنوعات البسيطة نسبياً، وعادة ما تبدأ بها البلدان التي تشرع في طريقها نحو التصنيع. وهي تمثل 24٪ من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء، و14٪ من صادرات آسيا، و8٪ من صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما بالنسبة لبנגلاديش وسريلانكا فهي تمثل نصف جميع حصائلها من الصادرات.

والبلدان التي تصدر المنسوجات والملابس محدودة بحصص معينة إذا تعدتها فإنه تفرض عليها رسوم جمركية عالية. وقد بدأت هذه الإدارة المنظمة للتجارة العالمية في المنسوجات والملابس عام 1961 وفقاً لاتفاق الألياف المتعددة واستمرت بعد ذلك وفقاً لأربعة اتفاقات لاحقة.

وتشير التقديرات إلى أن الخسائر التي تتعرض لها البلدان النامية من العملات الأجنبية نتيجة للحصص التي يفرضها اتفاق الألياف المتعددة على هذه الصادرات يتراوح بين 4 بلايين و15 بليون دولار سنوياً. ويقضي اتفاق جولة أوروغواي بشأن المنسوجات والملابس بالإنهاء التدريجي للحصص التي يحددها اتفاق الألياف المتعددة، ويقلل التعريفات الجمركية عليها على مدى فترة مدتها 10 سنوات، ولكن فقط إلى تعريفية يبلغ متوسطها 12٪ - وهي أعلى بمعدل ثلاثة أمثال التعريفية الجمركية على واردات البلدان الصناعية.

ومن شأن إزالة الحصص أن تفيد المنتجين الأقل أجراً والأكثر كفاءة في الصين وإندونيسيا وتايلند. وفي المقابل، ستخسر بنغلاديش ونيبال وسريلانكا. ووفقاً لأحد التقديرات، فإن بنغلاديش يمكن أن تفقد إلى ما يصل إلى خمس صادراتها - والتي تعد أحد أسلحتها الرئيسية ضد الفقر. ومن بين عمال مصانع الملابس في بنغلاديش، الذين يبلغ عددهم مليوناً أو أكثر، هناك نحو 90٪ من النساء - وهن يحصلن على أجور ضئيلة، لكنها تشكل في أغلب الأحيان المصدر الرئيسي لدخل الأسرة. ولا مجال أمامهن للعمل في مكان آخر.

● الزراعة - كان للسلع الأساسية الزراعية دائماً مكانة خاصة في التجارة العالمية، وقامت البلدان الصناعية بإعانة صادراتها الزراعية بحزم. وتدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذان يسيطران على الأسواق العالمية، إعانات باهظة للمزارعين في كل منهما تعادل تقريباً نصف قيمة المنتجات الزراعية في اقتصاد كل منهما.

وهذه الإعانات التي تقدمها البلدان الغنية تضر ضرراً بالغاً بالبلدان النامية.

فهي أولاً تبقى على الأسعار العالمية منخفضة، وبالتالي فإن هذه البلدان لا تحصل على الكثير مقابل سلعها الأساسية. ثانياً، فإنها تعزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية. وهي ثالثاً تعرّض منتجي الأغذية المحليين في هذه البلدان إلى خطر الإغراق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة، مما يقلل الحوافز على إنتاج الأغذية وبذلك يقوض الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش.

وتؤدي واردات الأغذية الرخيصة إلى تحقيق مزايا إيجابية فيما يتعلق بالدخل في الأجل القصير بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني من نقص الأغذية. وهي تساعد أيضاً الأسر الفقيرة التي تنفق جانباً أكبر من دخلها على الأغذية. ولكن كثيراً من البلدان التي صنفتها منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، وعددها 88 بلداً، ليست في وضع يتيح لها مواصلة استيراد الأغذية. كما أن شراء واردات الأغذية قد لا يشكل أحد الاستخدامات الأكثر إنتاجية لأشح مواردها من النقد الأجنبي. وتنفق البلدان الـ 88 المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص الأغذية، مجتمعة، نصف حصائلها من النقد الأجنبي على واردات الأغذية. ومع ذلك، فإن صغار المزارعين في كثير من هذه البلدان لديهم قدرة أكبر على توفير الغذاء للسكان.

ويشير أحد التقديرات إلى أنه إذا ما خفضت البلدان الصناعية من الإعانات وتدابير الحماية المتعلقة بالزراعة بنسبة 30٪ لا غير، فإن ذلك سيحقق ربحاً إضافياً للبلدان النامية قدره 45 بليون دولار سنوياً. ويشترط اتفاق جولة أوروغواي المتعلقة بالزراعة خفضاً قدره 21٪ فقط في حجم الصادرات المعانة - ويسمح بدعم دخول المزارعين.

● حقوق الملكية الفكرية - مددت جولة أوروغواي من الأجل المحدد لحقوق براءات الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية وعززت حماية هذه الحقوق - فزادت بذلك من تكاليف نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفيما مضى، استغلت البلدان الصناعية تدفقاً حرّاً إلى حد كبير في الأفكار والتكنولوجيا. وفي القرن التاسع عشر، تبنت الولايات المتحدة التكنولوجيات الأوروبية وطورتها دونما اعتبار لحقوق براءات الاختراع. وبعد الحرب

العالمية الثانية فعلت اليابان نفس الشيء مع تكنولوجيا الولايات المتحدة. والآن تنفذ هذه البلدان نفسها سياسات تفرض رسوم ترخيص باهظة على البلدان النامية نظير استخدام التكنولوجيا الأجنبية. وفي اقتصاد عالمي يقوم على كثافة المعرفة، فإن مدى إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيا بشروط معقولة هو الذي يحدد ما إذا كان بوسع البلدان أن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة.

إن العولمة ماضية في طريقها باطراد، ولكن ذلك يتحقق، إلى حد كبير، لصالح البلدان الأكثر دينامية والأكثر قوة من بلدان الشمال والجنوب. ووفقاً لتقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 1992، فقد بلغت خسارة البلدان النامية نتيجة لعدم المساواة في الحصول على الفرص في مجالات التجارة والعمل والمال ما مقداره 500 بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 10 أمثال ما تحصل عليه سنوياً كمساعدة أجنبية. ويبدو أن الحجج القائلة بأن أشد البلدان فقراً لا بد وأنها ستستفيد من ذلك في نهاية الأمر هي حجج يتعذر قبولها.

العولمة والفقراء

إذا كانت مزايا العولمة مشكوكاً فيها بالنسبة للبلدان الفقيرة فإن هذه الشكوك تزداد عمقاً بالنسبة للفقراء داخل البلدان.

في البلدان النامية

فيما يتعلق بالصين والهند، اللذين يضمن معاً أكثر من نصف بليون من فقراء الدخل في العالم، سيقول الكثيرون إن العولمة أدت إلى الحد من الفقر. ففي الصين، يبدو أن العولمة والحد من الفقر سارا جنباً إلى جنب، وعززت السياسات الحكومية من الربط بينهما. وهي الآن أكبر البلدان المتلقية للاستثمار المباشر الأجنبي من بين بلدان العالم النامي، وفي خلال الـ 15 عاماً الماضية زادت صادراتها بأكثر من عشرة أضعاف. وانخفضت حصة سكانها في فقر الدخل من الثلث إلى العُشر، في الوقت الذي حققت فيه أيضاً تحسينات رئيسية في الصحة والتعليم.

وفي الهند، ومنذ بداية التحرير التدريجي للتجارة في عام 1991، تضاعفت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عاماً بعد عام، وزادت الصادرات بأكثر من 50٪. وانخفض الفقر ليس فقط فيما يتعلق بالدخل ولكن أيضاً فيما يتعلق بالصحة والتعليم.

ويمكن أن تروى أمثلة مشابهة فيما يتعلق ببنغلاديش وإندونيسيا وفيتنام - وقد قامت جميعها بتحرير نظمها التجارية والاستثمارية، وخفضت من الفقر إلى حد ما.

وقد كان للسياسات الوطنية أهميتها الحاسمة في إقامة العلاقات التي يعزز بعضها بعضاً لتحقيق النمو من خلال العولمة سعياً إلى تحسين التنمية البشرية والحد من الفقر، وبالتالي تأهيل البلدان للاستفادة من الأسواق العالمية.

وينبغي لجولة أوروغواي أن ترفع الأسعار الزراعية العالمية وأن تفيد الزراعة عموماً. وحيثما لا يكون هناك تركيز في ملكية الأراضي ويكون الإنتاج قائماً على كثافة اليد العاملة، كما هي الحال في بعض أنحاء آسيا وفي كثير من أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، ينبغي لأفقر المنتجين أن يستفيدوا من أسعار أفضل. ولكن حينما تكون الأرض خاضعةً لاحتكار نخبة قليلة ويجري استغلالها في الإنتاج العالي الميكنة للمحاصيل النقدية من أجل التصدير، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية، فإن الملكية يمكن أن تزداد تركزاً وتضاعف من حدة الفقر في الريف.

وفي المناطق الحضرية، سيعاني الفقراء إذا ارتفعت أسعار الأغذية، لكنهم سيستفيدون من العمل في صناعات التصدير الجديدة. ومن المحتمل أن تحقق النساء الشابات اللاتي يعملن في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر فائدة. ففرص العمل الجديدة تزيد من دخلهن كما تعزز من قوتهن داخل الأسرة. وتشجع هذه الفرص الأسر الفقيرة على تعليم البنات والبنين مما يؤدي إلى تقليل الفجوات بين الجنسين في الأجيال المقبلة.

إن للعولمة آثارها العميقة على الدول. ففي كل مكان، اقتضت حتمية سياسات التحرير تقليص مشاركة الدولة في الحياة الوطنية، مما نشأ عنه موجة من تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وأدى ذلك، عموماً، إلى

خفض الوظائف. وفي كل مكان، أدى افتتاح الأسواق المالية إلى الحد من قدرة الحكومات على إدارة حالات العجز - مما دعاها إلى تقليص الإنفاق على الصحة وإعانات الأغذية التي يستفيد منها الفقراء.

ومن العسير تحديد آثار العولمة على الفقر. ووفقاً لنظرية التجارة الأساسية فإن الفقراء يستفيدون من تحرير التجارة. وتتمتع البلدان النامية بميزة نسبية تتمثل في وفرة اليد العاملة غير الماهرة المنخفضة التكلفة. وإذا ركزت هذه البلدان على السلع البسيطة الإنتاج والتي تقوم على كثافة اليد العاملة، فإن زيادة إدماجها في الأسواق العالمية من شأنه أن يزيد من صادراتها وإنتاجها، ويضاعف من الطلب على اليد العاملة غير الماهرة كما يضاعف من دخول الفقراء بالنسبة لدخول غير الفقراء.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك بلداناً ترتقي سلم التجارة سريعاً، وتصدر منتجات أكثر تطوراً، تاركة مكاناً في أسفل السلم للبلدان التي ستلحق فيما بعد بقطار التصنيع. وكل ذلك يساعد على الحد من الفقر. فالدول التي تحتل الدرجات الأعلى من السلم تحقق أعظم استفادة، ولكن حتى تلك التي تحتل درجات أدنى من السلم ينبغي أيضاً أن ينخفض فيها الفقر. ومن شأن التجارة الحرة أن تساعد أيضاً فقراء المستهلكين - ذلك أنه بدون الحماية التجارية ينبغي للأسعار المحلية أن تنخفض إلى مستوى الأسعار العالمية.

وينبغي أيضاً أن تستفيد العمالة من تحرير النظم المالية. فإزالة القيود على تدفقات رأس المال تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من الوظائف للفقراء عن طريق إدماجهم في نظم الإنتاج الدولية.

ولكن الأمور لا تسير دائماً على هذا المنوال. فقد كانت سياسات التحرير مصحوبة في أحيان كثيرة بمزيد من التفاوت، حيث انخفضت حصة دخول أفقر نسبة 20٪ من السكان، كما هي الحال بالنسبة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والمكسيك، وأوروغواي. وفي 16 بلداً من بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة،

وعدها 18 بلداً، تدهور توزيع الدخل وزادت معدلات الفقر خلال فترة تحرير السياسات. وفي الصين، بكل ما بلغته من نمو، فإن الحد من الفقر في المنطقتين الوسطى والغربية تخلف كثيراً عنه في المناطق الساحلية التي تعتمد على كثافة التصدير.

فلماذا يؤدي تحرير التجارة، الذي من المفترض نظرياً أن يؤدي إلى تضيق الفجوات بين الدخل، إلى زيادة أحوال الفقراء سوءاً؟ يقول أحد التفسيرات بأن الشركات الكبرى في القطاع النظامي، حيث تكون الأجور عادة أعلى منها في القطاع الصغير أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة أو غير النظامي، تكون لها الغلبة على الصناعة التحويلية. وإذا كانت الروابط ضعيفة بين القطاع النظامي والقطاع الصغير أو غير النظامي، فإن العولمة لن يكون من شأنها سوى تعميق المساواة بالنسبة لعمال القطاع غير النظامي. وهناك تفسير آخر يقول بأن تحرير التجارة يزيد من سهولة جلب رؤوس الأموال، مما يزيد من الإنتاج لكنه يضاعف من الطلب على اليد العاملة الماهرة وليس على اليد العاملة غير الماهرة.

ويمكن للعولمة أيضاً أن تحدث تحولاً في أنماط الاستهلاك. ويمكن لها أن تجعل سريعاً من السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة جزءاً من الحياة اليومية مما يضاعف من حدة الحرمان النسبي. ويمكن لهذا النمط أن يزيد من الفقر المطلق من خلال تقويض إنتاج السلع التي يعتمد عليها الفقراء. وإذا حدثت طفرة في استيراد القمح، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الذرة البيضاء أو المنيهوت مما يضاعف من ندرتهما في الأسواق المحلية.

كما يؤدي التعميم الكاسح لتحرير التجارة إلى تعريض الفقراء للصدمات المفاجئة. وقد ينتعش بعضهم مرة أخرى مع تحسن الاقتصاد؛ ولكن البعض الآخر يظل أسيراً للفقراء.

في البلدان الصناعية

اتسم عصر العولمة في البلدان الصناعية بزيادة في الدخل عموماً، لكنه اتسم

أيضاً بارتفاع في معدلات البطالة والتفاوت. وفي عام 1995، كان هناك 34 مليون شخص بدون عمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - أي ما يعادل 7,5٪ من القوة العاملة - ومنذ عام 1979 بلغت البطالة في الاتحاد الأوروبي أكثر من الضعف، حيث وصلت إلى 11٪.

فعلى من يقع اللوم؟ يقول البعض إنها منافسة من جانب اليد العاملة الرخيصة في بلدان العالم النامي. ولكن يبدو أن دور تجارة البلدان النامية مبالغ فيه. فالتحليل يبين أن هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة 10٪ على الأكثر من الزيادة في تفاوت الأجور والبطالة في مجال الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية. وحتى لو أدى الأثر الصافي لتجارة البلدان النامية إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 10٪، فإن هذا الأثر سيكون ضئيلاً، إذ أن الصناعة التحويلية تستأثر عادة بأقل من نسبة خمس الطلب على اليد العاملة ذات المهارة المنخفضة. وهناك آثار أكبر على العمالة والتفاوت تنجم عن التخفيضات المالية والتحول التكنولوجي الذي يتسبب في توفير اليد العاملة.

وهناك مبالغة أيضاً في حجم صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان الصناعية. فواردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من البلدان النامية لا تمثل إلا نسبة 3٪ فقط من سوق السلع المصنعة. ولا تزال البلدان الصناعية تتمتع بميزان تجاري موجب بالنسبة للصناعات مع البلدان النامية - وهو يعادل أكثر من 1٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدين الأشد تأثراً بالصناعة التحويلية للبلدان النامية، وهما الولايات المتحدة وكندا، لا توجد فيهما أعلى معدلات للبطالة. ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حظيت كندا بأكبر نسبة من العمالة في مجال الصناعة التحويلية. وهكذا، فإن الحجج التي تساق بغرض إلقاء اللوم فيما يتعلق بالبطالة على الواردات هي في حاجة إلى فحص دقيق.

السياسة الوطنية في عصر العولمة

كيف يمكن فتح باب المزيد من الفرص أمام أفقر البلدان؟ وما هو الضمان إلى تحقيق تقاسم أكثر عدلاً لمزايا التكامل العالمي؛ إن المسؤولية المباشرة في ذلك تقع على عاتق الحكومات الوطنية، التي قد تكون عاجزة عن توجيه دفة أمور الأسواق العالمية، لكن بوسعها أن تقلل إلى أدنى حد من الأضرار المحتملة، وأن تتيح أقصى قدر من الفرص. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتمكين الفقراء أن تصبح جزءاً من استراتيجية لتمكين الدول في عالم اليوم الذي يسير نحو العولمة. وفيما يلي بعض خيارات السياسة الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

1 - إدارة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بعناية أكبر. يمكن للحكومات الوطنية أن تمارس قدراً أكبر من حسن التقدير لدى الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادي. وهناك نهج انتقائي إزاء السوق العالمية يمكن أن يسير على حذو معظم اقتصادات شرق آسيا - والذي ينطوي على بعض أوجه الحماية المحددة زمنياً، والمتعلقة بالأداء، بالنسبة للصناعات التي تتوفر لها مقومات الاستمرار، وعلى بعض التدخل الصناعي، وقدر من إدارة الاستثمار المباشر الأجنبي.

2 - الاستثمار في الفقراء. من شأن العولمة أن تجعل هذا الأمر أكثر إلحاحاً. فانتشار التكنولوجيا الجديدة يضاعف من الأجور التي تحصل عليها المستويات الرفيعة من رأس المال البشري والفئات التي تتمتع بمجموعات أكثر مرونة من المهارات. أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على التعليم الضروري فسوف يزدادون تخلفاً وراء الجميع.

3 - تدعيم المشاريع الصغيرة. يمثل أحد أهم السبل للحد من الفقر عن طريق العولمة في أن يتم ذلك من خلال توليد المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم - وهي جميعها مؤسسات تقوم على كثافة اليد العاملة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم، وسيترتب على إنشائها توفير قدر أكبر من الوظائف الجديدة للفقراء لبعض الوقت. وتقوم هذه

المشاريع والمؤسسات الكبرى كما أنها تعد بمثابة جسور بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وهي تزيد من قدرتها التنافسية عن طريق الحد من التكاليف الثابتة وتوفير المرونة.

وقد أقيمت هذه الروابط بصورة فعالة في اليابان وفي بعض البلدان الآسيوية المجاورة. لكن هذه الروابط أقل شيوعاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية - وكان ذلك من آثار الحماية التي لم توفر للمؤسسات الكبيرة مزيداً من الحوافز لكي ترتبط بالشركات الصغيرة.

وينبغي للمؤسسات الصغيرة التي يمكنها التصدير أن تلقى الدعم بما يمكنها من تحقيق هذه القفزة. وإلا فإن الإنتاج سيظل خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والأقل اعتماداً على كثافة اليد العاملة. وقد تستحق أيضاً المؤسسات الصغيرة المتضررة بالواردات بعضاً من الحماية المؤقتة.

4 - إدارة التكنولوجيا الجديدة. إن التكنولوجيات القائمة على تحقيق وفورات في اليد العاملة، والتي يتم استحداثها في أماكن أخرى وتتطلب مهارات متقدمة، قد لا تكون ملائمة في البلدان النامية.

ورغم الأهمية الحيوية للتحول التكنولوجي، فإنه سيظل دائماً سلاحاً ذا حدين - وعلاقته بالحد من الفقر هي علاقة مؤقتة وغير مفهومة تماماً. ويمكن تحقيق أقصى استفادة من مزايا الاستثمار في التكنولوجيا إذا كان ذلك مصحوباً بسياسات قوية هدفها تكوين رأي المال البشري وتعزيز المؤسسات الصغيرة.

5 - الحد من الفقر وتوفير شبكات الأمان. إن العولمة تعيد توزيع الفرص والمزايا بطريقة يمكن أن تؤدي إلى ازدياد التفاوت. ويمكن للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتكثيف التفاوت بين الدخول بصورة معتدلة أن تواجه الاختلال الناشئ عن العولمة. وهناك حاجة إلى شبكات الأمان لحماية المتضررين من هذا الاختلال ولمساعدتهم على السير في اتجاه جديد.

6 - تحسين أساليب الحكم. عادة ما تؤدي العولمة إلى إضعاف تأثير الدولة - لكنها تتطلب في جوانب كثيرة منها وجود دولة قوية من أجل مساعدة الناس على

جني مزاياها والتخفيف من تكاليفها. ومن الأهمية بمكان الأخذ بأساليب أفضل للحكم ليس فقط من أجل ضمان سيادة القانون والحماية من الجريمة المنظمة دولياً، ولكن أيضاً لإقامة هيكل أساسي اجتماعي واقتصادي والعمل على توسيعه.

الحلول الجماعية والإجراءات المتضافرة

إن كثيراً من السياسات التي تود الحكومات الأخذ بها لا يمكن تطبيقها إلا بصورة متضافرة مع الآخرين، من خلال التجمعات التجارية الإقليمية، على سبيل المثال. ويمكن من خلال هذه التجمعات زيادة التجارة، وتيسير التدفقات المالية، وتحسين وصلات النقل. ومن خلال تشكيل هذه التجمعات، يمكن للبلدان الفقيرة أن تجمع بين زيادة المنافسة من خلال وفورات الحجم وتقسيم العمل بصورة أفضل - في الوقت الذي تحتفظ فيه ببعض الحماية من المنافسة من البلدان الأكثر تقدماً. وكانت معدلات فشل هذه التجمعات مرتفعة عادة، لكن بعضها جدد نشاطه مؤخراً - مثل الجماعة الاقتصادية الكاريبية (في منطقة البحر الكاريبي)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (في منطقة جنوب شرق آسيا).

وحتى خارج التجمعات الإقليمية، فإن البلدان النامية، ولا سيما الفقيرة منها، سيكون لها وزن أكبر إن هي نسقت إجراءاتها وساومت كمجموعات. ويمكن لبعض هذه التجمعات أن تمارس سلطة المنتجين على الإمدادات، كما تفعل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ويمكن للإجراءات المتضافرة من جانب مصدري السلع الأساسية أن تساعد على تثبيت أسعار السلع الأساسية عند مستويات لا تؤدي بالناس إلى الفقر. ويمكن لمجموعات المصدرين أن تنشئ مخزونات وقائية، وتحدد حصص الإنتاج وحجم المخزونات - بتمويل من ضريبة تفرض على المستوردين والمصدرين. ويمكن إقامة رابطة بين إدارة هذه الإمدادات وتنويع الصادرات، مع استخدام بعض عائدات التصدير في تمويل التنويع.

ويمكن للبلدان النامية التي تشارك في مديونيات خارجية مماثلة أن تنسق مفاوضاتها بشأن إيجاد حلول دولية لمشكلة الدين. ومن عجب أن كبار

الدائنين يصرون على نهج التفاوض بشأن كل حالة على حدة مما يضعف من القدرة التفاوضية الجماعية للمدنيين.

ومن شأن المساومة التي تستفيد من أسباب القوة الوطنية التي يتمتع بها بلد ما أن تكون إضافية مفيدة لتعزيز النزعة التعددية بالنسبة للبلدان النامية. ولقد كانت تلك إلى حد كبير الاستراتيجية التي اتبعتها اليابان وأوروبا والولايات المتحدة في جولة أوروغواي. ولكن الصعوبة الرئيسية بالنسبة للبلدان الفقيرة هي أنه ليس لها من أسباب القوة ما لدى البلدان الغنية.

الخيارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد الدولي

هل أصبحت الدول لا صلة لها بالموضوع؟ فهي على أحد المستويات تواجه مقاومة من فئات عرقية وغير عرقية تضغط من أجل المزيد من الاستقلال الذاتي وتقرير المصير. وهي على مستوى آخر تلقى التجاهل من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تلقي بالاً للولايات القضائية المحلية. ويبدو أنها أصبحت أضخم من أن تُعنى بالأمور الصغيرة، وأضأل من أن تُعنى بالأمور الكبيرة.

وتفرض هذه الأمور الكبيرة تحديات هائلة بالنسبة لأساليب الحكم على الصعيد الدولي - وهي تحديات تتصل بتزايد الترابط بين البلدان والشعوب، كما تتصل بما يتعرض له جزء كبير من العالم من فقر مستمر. ومع أن العالم قد تقلص، فقد تراجعت كثيراً الآليات اللازمة لإدارة النظام العالمي على نحو يتسم بالاستقرار والاطراد لصالح الجميع. وها هي عملية العولمة السريعة الخطى توسع من نطاق الفرص العالمية دون توزيعها بالتساوي. وفي ساحات العولمة لم تكن الأرض ممهدة في أغلب الأحيان بما يحقق مصالح جميع الناس والبلدان.

ومن الضروري بذل جهود عملية على الصعيد الوطني من أجل ترجمة العولمة إلى إجراءات للحد من الفقر. وينبغي للجهود الدولية أن تتقاسم المسؤولية عن توفير الصالح العام الذي هناك حاجة ماسة إليه متمثلاً في المساواة والتلاحم الاجتماعي من خلال توفير التعاون بأوسع معانيه. ومن

شأن العولمة أن تزيد المنافع المستمدة من توفير هذا الصالح العام على الصعيد الدولي، وأن تزيد من الجزاءات المفروضة على تجاهلها.

إن الاندماج الشامل في عالم اليوم إنما يزيل الحدود بين البلدان ويضعف من قوة السياسات الوطنية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام من السياسات العالمية لكي تجعل الأسواق في خدمة الناس، وليس الناس في خدمة الأسواق.

ولكي تقتنص أشد البلدان النامية فقراً الفرص التي تتيحها العولمة، يلزم لها ما يلي:

1 - بيئة للسياسات الاقتصادية الكلية أكثر دعماً من أجل القضاء على الفقر. من الواضح أن العالم بحاجة إلى إدارة أكثر فعالية لسياسات الاقتصاد الكلي على المستوى العالمي. ويتأتى ذلك بمزيد من مصادر السيولة الدولية المتمسكة بالاستقرار، وضمان المراقبة الأفضل، وتوفير آليات الاستجابة الأسرع، ووجود جهة إقراض كبرى متعددة الجنسيات كمرجع أخير. والمؤسسات القائمة لا تخدم هذه الأهداف بصورة كافية. وفي واقع الأمر، فإنها بتأكيدا على أهمية مكافحة التضخم وتركيزها على ضرورة الإصلاح في البلدان التي تعاني من حالات العجز، إنما هي في أغلب الأحيان تلقي بكل العبء على كاهل الفقراء - مع تحقيق أثر انكماشى على الاقتصاد العالمي.

2 - توفير بيئة مؤسسية أكثر عدلاً من أجل التجارة العالمية. هناك حاجة ملحة لمعاملة منتجات البلدان النامية على قدم المساواة مع منتجات البلدان الصناعية - وإلى التعجيل بتحرير أسواق المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة، مثل المنسوجات، وفرض حظر شامل على إغراق الصادرات الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة وموضوعية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك ما يلي:

● إنهاء تساعد التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية المدارية شبه المصنعة والموارد الطبيعية.

● إجراء تخفيضات عميقة في التعريفات الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية في إطار خطط تفضيلية.

● إعفاء واردات المنسوجات من صغار المصدرين من القيود، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المصدرون أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

● حظر فرض التقييدات الخاصة بمنتجات محددة على صادرات من أقل البلدان نمواً.

وقد درست هذه الخيارات في خطط العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نمواً. بيد أنه لم تعتمد أو تنفذ توصيات تفصيلية.

3 - إقامة شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات لتعزيز النمو من أجل الحد من الفقر. ليس هناك على الصعيد الدولي ما هو أشبه بتشريع وطني يكفل العدالة الضريبية، والإدارة البيئية، وحقوق العمال، والحماية من الاحتكارات. وهذا أمر ملحوظ على اعتبار أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لها من السيطرة على الثروة والقوة الاقتصادية أكثر مما لمعظم الدول. وفي الواقع، فإنه من بين الاقتصادات الكبرى في العالم وعددها 100، هناك 50 تمثلها شركات عظمى. وهناك الآن 350 شركة كبرى تستأثر بما نسبته 40٪ من التجارة العالمية، ويتجاوز عائدها الناتج المحلي الإجمالي لبلدان كثيرة.

فما هو المطلوب؟ إن المطلوب هو نظام حفاز يكون من شأنه، في الوقت الذي يتجنب الأنظمة المفرطة، أن يشجع الشركات المتعددة الجنسيات على المساهمة في الحد من الفقر، وأن تكون خاضعة للمساءلة العامة، وأن تكون مسؤولة اجتماعياً. ومن شأن هذه الإجراءات أن تحقق مصالح لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. ومن بين المصالح التي ستحققها البلدان الصناعية في هذا المجال منع التهرب الضريبي.

4 - اتخاذ إجراءات لوقف التسابق إلى القاع. في عالم يتسم بالمنافسة الحادة، تنافس البلدان بعضها البعض في عرض شروط أقل فيما يتعلق بتكلفة اليد العاملة، ومعايير العمل، والحماية البيئية - وذلك بغرض الإنتاج بأرخص

الأسعار الممكنة من أجل السوق العالمية. وهناك بلدان كثيرة تحاول من جانب واحد الحد من هذه السباقات نحو القاع. وقد يتعرض بعضها لضغوط خارجية إن هي تهاونت فيما يتعلق بظروف العمل الخطرة، وعمالة الأطفال، في وقت تتخذ فيه حقوق الإنسان أساساً لفرض الجزاءات التجارية من جانب واحد. ويتمثل أحد النهج الأكثر كفاءة وعدلاً في تعزيز مؤسسات من قبيل منظمة العمل الدولية - لدعم احترام الحقوق المتعلقة بالعمل - وإنشاء مؤسسات مماثلة من أجل الحماية البيئية على الصعيد الدولي.

وهناك أيضاً حاجة إلى تنسيق دولي لتجنب التسابق إلى اجتذاب المستثمرين الدوليين عن طريق عرض حوافز ضريبية سخية بصورة مغالى فيها بما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية.

5 - الدعم الانتقائي لأولويات التكنولوجيا العالمية. لقد اتسم البحث والتطوير العالميان بالانحياز إلى احتياجات البلدان الغنية - وأصبح هذا الانحياز أكثر ظهوراً الآن بالتحول من البحث الممول من مؤسسات عامة إلى البحث الذي تموله شركات تحرص على جني المزايا التي يحققها. وهناك تحول في الموارد عن البحث الذي يتسم بالرغبة في تحقيق الصالح العام، من قبيل البحوث التي أدت إلى الثورة الخضراء، إلى البحوث التي تركز على السلع الأكثر قابلية للاحتلال، من قبيل البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية. وبالمثل، فإن البحوث التي تقوم بها شركات الأدوية تعنى بالأمراض التي يعاني منها الناس في البلدان الغنية أكثر مما تعنى بأمراض الناس في العالم النامي.

وفي عالم اليوم يتسم التنافس في مجال التجارة واجتذاب رؤوس الأموال باعتماده على كثافة المعرفة أكثر من أي وقت مضى. فمن خلال طرق المعلومات البالغة السرعة، هناك تكنولوجيات جديدة للقضاء على بعض المشاكل التي تحول دون الوصول إلى المعرفة. ولكن الفقراء حرموا من فرص الوصول إلى هذه الطرق السريعة، سواء لافتقارهم إلى الوسائل - الحواسيب الشخصية، والهواتف، وأجهزة التلفزيون - أو إلى التعليم والمهارات اللازمة لاستخدام هذه الوسائل. وتحتاج بلدان كثيرة إلى المساعدة في إدارة ثورة المعلومات وتفايدي التهميش والاستغلال.

6 - اتخاذ إجراءات بشأن الديون العالمية. إن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين في حاجة إلى تخفيف ما عليها من ديون الآن - وليس في وقت ما غير محدد في المستقبل. إن توفير المبالغ اللازمة لتخفيف عبء الدين بصورة فعالة عن كاهل البلدان العشرين الأشد تضرراً سيكلف ما بين 5,5 بلايين دولار و7,7 بلايين دولار - وهو أقل من تكلفة قاذفة تلصص من طراز ستيلث Stealth، ويعادل تقريباً تكلفة بناء حديقة ديزني الأوروبية في فرنسا. وهذه التكاليف المالية الزهيدة لا تقارن بالتكاليف البشرية الموهلة لهذه الحالة من القعود عن العمل. وعلى مجموعة السبعة ومؤسسات بريتون وودز أن تنهي أزمة الدين بالنسبة لأشد البلدان فقراً بحلول عام 2000. وسيقتضي هذا التخفيف اتخاذ تدابير خاصة لتحويل الحد من الدين إلى حد من الفقر - وذلك عن طريق إعادة توجيه الأولويات الوطنية نحو أهداف التنمية البشرية. وإذا ما تخففت أشد البلدان فقراً من مدفوعات الدين السنوية، فإنه يمكن لها أن تستخدم هذه الأموال في الاستثمارات التي ستؤدي في أفريقيا وحدها إلى إنقاذ حياة نحو 21 مليون طفل بحلول عام 2000 وتوفير فرص التعليم الأساسي لنحو 90 مليون من الفتيات والنساء.

7 - توفير فرص أفضل للتمويل من أجل البلدان الفقيرة. إذا كان للبلدان الفقيرة أن تشارك في عملية العولمة بشروط أكثر مواتاة، فإنها تحتاج إلى فرص أفضل للحصول على التمويل. ولكن رأس المال الخاص يتفادى المناطق ذات الاحتياجات الماسة، ولا سيما في أفريقيا. كما أن التمويل العام الذي يتم توفيره عن طريق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لا يكفي لسد الفجوة.

وقد انخفضت المعونة الثنائية إلى 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية في المتوسط - وهو أدنى معدل وصلت إليه منذ حددت أهداف لهذه المعونة. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه، كما يجب تحسين نوعية المعونة، مع التركيز الأقوى على القضاء على الفقر. ويمكن تعبئة موارد كبيرة عن طريق إعادة تشكيل هيكل ميزانيات المعونة. ومن شأن اعتماد مبادرة الهدف 20: 20، والتي تدعو إلى تخصيص 20٪ من تدفقات المعونة و20٪ من

ميزانيات البلدان النامية للخدمات الاجتماعية الأساسية، أن يسهم بصورة هائلة في تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر، في نهاية المطاف.

* * *

وفي جوانب كثيرة، فإن العالم يبحر في عباب عصر العولمة الراهن دون أن تكون لديه بوصلة أو خريطة. ولا يُعرف الكثير عن الصلات بين العولمة والفقر. فهذا مجال يتطلب مزيداً من الدراسة المكثفة. ولكن بصرف النظر عن الاتجاه الذي ستتخذه العولمة مستقبلاً، فإننا نعرف ما فيه الكفاية عن التدابير الأساسية التي يتعين اتخاذها من أجل الانقضاء على الفقر. ومن شأن تزايد سرعة العولمة أن يجعل من اتخاذ هذه التدابير أمراً أكثر إلحاحاً.

ملحق (1)

العالم المنكمش^(*)

إن الاتصالات بين سكان العالم آخذة في الاتساع والعمق في الوقت الذي تهاوى فيه الحواجز الطبيعية. وأصبح النقل البحري أرخص تكلفة: ففيما بين عامي 1920 و1990 انخفضت تكاليف النقل البحري بأكثر من الثلثين. وفيما بين عامي 1960 و1990 انخفضت تكاليف تشغيل شركات الطيران العالمية لكل ميل بنسبة 60٪.

كما أصبحت الاتصالات أكثر سهولة وأرخص تكلفة. وفيما بين عامي 1940 و1970، انخفضت تكلفة المكالمات الهاتفية الدولية بأكثر من 80٪، وفيما بين 1970 و1990 بنسبة 90٪. وخلال فترة الثمانينات، توسعت حركة الاتصالات بنسبة 20٪ سنوياً. والآن يستخدم 50 مليون شخص الشبكة الإلكترونية الدولية «إنترنت»، التي تعتبر نقطة الانطلاق لطريق المعلومات البالغ السرعة، ويتضاعف عدد المشتركين فيها عاماً بعد عام.

(*) المصدر: بيرى، هورتون ومازومدار ١٩٩٧، الإيكونومست ١٩٩٦، واتكينز ١٩٩٥، اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ١٩٩٥، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ١٩٩٥ أ، واتكينز ١٩٩٧، البنك الدولي ١٩٩٥ أ و ١٩٩٦ ب.

تحطيم الحواجز التجارية

نتيجة للحد من الحواجز التجارية (التعريفات الجمركية، والحصص، وما إلى ذلك) وقيود الصرف، زالت الحواجز المصطنعة. وفي عام 1947، كان متوسط التعريفة الجمركية على الواردات المصنعة 47٪؛ وبحلول عام 1980 أصبح 6٪ فقط، ومع التنفيذ التام لجولة أوروغواي سينخفض إلى 3٪.

وقد زالت حواجز مصطنعة أخرى نتيجة لحل الصراعات السياسية التي أشاعت الانقسام في العالم على مدى عقود، كالحرب الباردة ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وأدى سقوط هذه الحواجز إلى تنشيط التجارة العالمية التي زادت بمعدل 12 مرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويبلغ حجمها الآن أكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 6٪ في السنة خلال السنوات العشر المقبلة.

ارتفاع مد التمويل

لقد كان التوسع في تدفقات رؤوس الأموال أكثر ظهوراً. ففي عام 1995 بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي 315 بليون دولار، بزيادة تقارب ستة أضعاف على مستواها للفترة 1981 - 1985. وخلال الفترة نفسها زادت التجارة العالمية بأكثر من النصف تقريباً.

ومن الأمور الأقل ظهوراً، وإن كان لها تأثيرها الأقوى بلا حدود، ما طرأ من تغيير على الأسواق المالية العالمية. وفي الفترة ما بين منتصف السبعينات و1996، زاد حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي العالمية من نحو بليون دولار إلى 1,2 تريليون دولار. وذهبت معظم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان الصناعية، ولكن نصيب البلدان النامية أخذ في الازدياد. وفيما بين عامي 1987 و1994، زادت التدفقات إلى البلدان النامية من 25 بليون دولار إلى 172 بليون دولار، وفي عام 1995 حصلت هذه البلدان على ثلث تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي.

وتلك هي تغييرات هائلة وإن كانت في حاجة لأن توضع في سياقها التاريخي. ولقد حدث الكثير من مثل هذه التغييرات من قبل. وبالنسبة للبلدان الصناعية الـ 17 التي تتوفر عنها بيانات، مثَّلت الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1913 نسبة 12,9٪، وهي نسبة لا تقل كثيراً عن مستوى عام 1993 وهي 14,5٪. كما أن نقل رؤوس الأموال كحصة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية لا يزال أقل مما كان عليه في تسعينات القرن الماضي. وكذلك فإن العهود الأولى من العولمة شهدت تنقلات أكبر بين الناس حول العالم. أما اليوم فإن هناك قيوداً أكثر على الهجرة.

وما يميز العهود الحديثة من العولمة هو طابع التدفقات وليس حجمها. ففي مجال التجارة، على سبيل المثال، تتألف حصة ضئيلة من حيث القيمة من السلع الأساسية (ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للصناعات التحويلية) أما الحصة الأكبر فهي تتألف من الخدمات والتجارة فيما بين الشركات. ويختلف طابع التمويل أيضاً: فقد تكون التدفقات الصافية مماثلة، لكن التدفقات الإجمالية أكبر - وتأتي التدفقات من مجموعة من المصادر أوسع نطاقاً. وتقود الشركات المتعددة الجنسيات عمليات تعبئة رؤوس الأموال وتوليد التكنولوجيا.

تكنولوجيا عالمية

إن بعض التغييرات الحادثة في التجارة الدولية والتمويل هي انعكاس لأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا. وسرعة البرق التي يتم بها إنجاز الصفقات تحتم الآن على البلدان والشركات أن تكون سريعة الاستجابة حتى لا تتخلف وراء الآخرين.

ويؤثر التحول التكنولوجي أيضاً على طبيعة الاستثمار. وفي الماضي كان إنتاج التكنولوجيا العالمية مقصوراً على البلدان الغنية ذات الأجور المرتفعة. أما اليوم فيتم بسهولة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، حيث يمكن أن يقترن الإنتاج المتطور بالأجور المنخفضة نسبياً.

والسهولة المتزايدة التي يمكن أن يتم بها نقل التكنولوجيا مقرونة برأس المال عبر الحدود تهدد بتحطيم الروابط بين الإنتاجية العالية، والتكنولوجيا العالية،

وارتفاع الأجور. وعلى سبيل المثال، فقد زادت إنتاجية العامل المكسيكي من خمس إلى ثلث مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة فيما بين عامي 1989 و1993، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الإنتاج الموجه إلى سوق الولايات المتحدة. ولكن الفجوة بين متوسط الأجور تضيق ببطء أكبر، حيث لا يزال أجر العامل المكسيكي لا يتعدى سدس أجر العامل في الولايات المتحدة. ويؤدي توفر مستويات عالية من التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم إلى فرض ضغوط على الأجور والعمالة بالنسبة للعمال الأقل مهارة.

... وثقافة عالمية

تشير العولمة، عادةً، إلى تدفق التجارة ورأس المال على الصعيد الدولي. ولكن انتشار الثقافات على الصعيد الدولي كانت له على الأقل نفس أهمية انتشار العمليات الاقتصادية. واليوم، هناك ثقافة عالمية آخذة في الظهور. ومن خلال العديد من وسائط الإعلام - من الموسيقى والسينما إلى الكتاب - فإن الآراء والقيم الدولية تختلط بالهويات الوطنية وتلونها بطابعها. وقد شهد انتشار الأفكار عبر التلفزيون والفيديو تطورات ثورية. وهناك الآن أكثر من 1,2 بليون جهاز تلفزيون في جميع أنحاء العالم. وتصدر الولايات المتحدة أكثر من 120,000 ساعة من البرامج التلفزيونية سنوياً إلى أوروبا وحدها، وتنمو التجارة العالمية في البرامج بأكثر من 15٪ سنوياً.

وتفرض الثقافة الشعبية الآن ضغوطاً أقوى من أي وقت مضى. ومن مانيتا إلى ماناغوا، ومن بيروت إلى بيجين، وفي الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب، أصبحت أشكال الزي (الجينز، وتصنيفات الشعر الخاصة، وال «تي - شيرت»)، والألعاب الرياضية، والموسيقى، والعادات المتعلقة بتناول الطعام، والمواقف الاجتماعية والثقافية، أصبحت كلها تشكل اتجاهات عالمية. وحتى الجرائم - سواء أكانت تتصل بالمخدرات، أو إساءات معاملة المرأة، أو الاختلاس، أو الفساد - أصبحت تتجاوز الحدود ومتشابهة في كل مكان. لقد انكمش العالم في أوجه عديدة.

ملحق (2)

سوق الزراعة العالمية: هل هي ملعب مفتوح؟(*)

خلفاً لما جرى عليه تصوير السوق الزراعية الدولية في أعقاب جولة أوروغواي بأنها ملعب مفتوح، فإن المصدرين الرئيسيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واصلوا إعانة إنتاجهم وصادراتهم. وفي عام 1995، أنفقت البلدان الصناعية 182 بليون دولار على الإعانات. وحينما تفتح البلدان الفقيرة اقتصاداتها، فإنها تعرّض الكثير من المنتجين الزراعيين الفقراء للمنافسة الكاسحة وغير العادلة من جانب الواردات المعانة.

والفلبينيين هي مثال صارخ على هذه المشكلة. فبموجب اتفاق جولة أوروغواي لعام 1994 المتعلق بالزراعة، تقوم الفلبين بتحرير استيراد مجموعة كبيرة من السلع الزراعية. وبالنسبة للذرة، من بين السلع الأخرى الأشد تأثراً بصورة مباشرة، ستخفف التعريفات الجمركية على الواردات بمعدل النصف على مدى الأعوام الثمانية المقبلة كما سيجري التوسع في الحد الأدنى للكميات المسموح باستيرادها. ولذلك، واعتماداً على اتجاهات الأسعار العالمية، فإن الذرة المستوردة من الولايات المتحدة يمكن أن تتوفر في الأسواق بأسعار تقل بنسبة 30٪ عن أسعار السوق الحالية بحلول نهاية العقد. وستنخفض أسعار الذرة من المزارع المحلية إلى مستوى سعر الاستيراد.

فماذا يعني ذلك بالنسبة للمنتجين في الفلبين؟ إن الذرة هي ثاني أهم المحاصيل التي يتم إنتاجها في البلد بعد الأرز، ويعيش عليه نحو 2,2 مليون من الأسر المعيشية. والمنطقة الرئيسية المنتجة للذرة هي جزيرة مينداناو، حيث يحصل الكثير من أشد الأسر فقراً على ثلاثة أرباع دخلهم من بيع الذرة. ويعيش أكثر من نصف السكان دون خط الفقر، ويعاني ثلث الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية. وأي انخفاض في دخل الأسر المعيشية قد تكون له آثار وخيمة.

(*) المصدر: واتكنز ١٩٩٧ وأوكسفام الدولية ١٩٩٦ ج.

ووفقاً للجنة أوكسفورد للوقاية من المجاعة (أوكسفام)، فإن تحرير استيراد الذرة قد يتسبب في أن يفقد ما يصل عددهم إلى نصف مليون نسمة في جزيرة مينداناو لسبل معيشتهم. وإنه في ظل هذه التكلفة البشرية ينبغي النظر في الادعاءات القائلة بأن تحرير التجارة سيؤدي، في الأجل الطويل، إلى زيادة متوسط المدخول. وبالنظر إلى الأمر من زاوية مينداناو، فإن ملاحظة كينز القائلة بأنه «في الأجل الطويل سنموت جميعاً» هي ملاحظة أنسب وقعاً.

وتشير هذه الحقائق إلى أنه مهما كان تأثير مفهوم الملعب المفتوح في عالم الزراعة على خيال دعاة التجارة الحرة، فإنه مما يلفت النظر غياب هذا المفهوم في عالم الواقع. وهناك حقيقة أخرى تبين بصورة صارخة النطاق الكامل للمنافسة غير العادلة التي أرغم المنتجون الزراعيون في الفلبين على الدخول فيها. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد بلغ نصيب الفرد من التحويلات إلى المزارعين في الولايات المتحدة 29000 دولار في عام 1995. وفي المناطق الرئيسية لإنتاج الذرة في جزيرة مينداناو ووادي كاغايان، فإن متوسط دخل الفرد يقل عن 300 دولار. وهكذا، فإن كل مزارع في الولايات المتحدة يحصل على إعانات تعادل 100 مرة من دخل المزارع الذي ينتج الأرز في الفلبين.

وفي عالم الواقع، بعيداً عن العالم الخيالي الذي يسكنه دعاة التجارة الحرة، فإن البقاء في الأسواق الزراعية لا يعتمد على الميزة النسبية بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات. إن تحرير أسواق الأغذية المحلية في مواجهة هذه المنافسة غير العادلة ليس علاجاً مناسباً لتحسين الكفاءة لكنه وسيلة لتدمير سبل العيش على نطاق شاسع.

ولن يؤدي تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة على مدى الخمس سنوات المقبلة إلى تغيير الصورة تغييراً ملموساً. ذلك أنه لم يتم الاتفاق في جولة أوروغواي على نظم فعالة بشأن إعانة الصادرات، الأمر الذي يتيح للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مواصلة ممارستهما السابقة، وإن كان ذلك في ظل قواعد طفيفة الاختلاف. ولا تزال الزراعة هي المجال الوحيد من مجالات التجارة الدولية التي يقبل فيه بإغراق الصادرات كممارسة تجارية مشروعة.

ملحق (3)

الفائزون والخاسرون في المكسيك^(*)

منذ منتصف الثمانينات، كانت المكسيك قدوة على المستوى العالمي في اتباع السياسات المفضية إلى العولمة. فقد أزال القيود المفروضة على أسواقها المالية، وعرضت الزراعة والصناعة لمزيد من المنافسة عن طريق الحد من العوائق التجارية وتحويل الأصول العامة إلى القطاع الخاص على نطاق كبير - بما في ذلك الجانب الأعظم من نظام المصارف التجارية. وبحلول أوائل التسعينات، - أصبح ما نسبته 90٪ من الواردات يقع في نطاق الفئات التي شملها تحرير التجارة. وكان ذلك كله بمثابة انطلاقة قوية بعيداً عن الاقتصاد الذي كان على درجة عالية من التنظيم والذي أخذت به المكسيك حتى عام 1980. وفي واقع الأمر، فقد كان هذا التحول، في جوانب كثيرة منه، ثورياً بنفس القدر الذي اتسم به التحول في البلدان الشيوعية السابقة.

وقد أدى تحرير الاقتصاد وإزالة القيود التجارية إلى وجود مجموعات بالغة التباين من الفرص والتهديدات بالنسبة لمختلف المناطق والفئات الاجتماعية - الاقتصادية. وبالنسبة إلى مالكي رؤوس الأموال، فقد تولدت لهم مصادر جديدة للثروة نتيجة لتحويل الصناعات الحكومية إلى القطاع الخاص، وللإصلاح الزراعي الذي جرى في عام 1912 وأتاح للمستثمرين شراء أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي خضم واحدة من أو الأزمات الاقتصادية التي مر بها البلد على الإطلاق، زاد عدد أصحاب البلايين من 10 إلى 15. وفي عام 1996 بلغت ثروتهم مجتمعة ما يعادل 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك. واستفادت أيضاً الشركات التجارية الكبيرة وصناعات القطاع الخاص الموجهة نحو أسواق أمريكا الشمالية. ووجدت وظائف جديدة في الولايات الشمالية، والتي تغطي منطقة مكيلادورا maquiladora والمناطق الزراعية التجارية الممتدة على ساحل المحيط الهادئ، وفي وادي الباخو ذي

(*) المصدر: واتكنز ١٩٩٧.

الأراضي المروية، ولكن تلك ليست هي الولايات التي تعاني من التمزق الاجتماعي والتي تتبدد فيها فرص العيش على نطاق كبير.

وقد زادت حصة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق من 19٪ في عام 1984 إلى 24٪ في عام 1989. وفي المناطق الحضرية طرأ انخفاض طفيف على عدد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق حتى عام 1992. ولكن في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من 80٪ من السكان الذين يعانون من الفقر المطلق، زاد عدد الفقراء خلال الفترة بكاملها، فارتفع من 6,7 ملايين نسمة إلى 8,8 ملايين نسمة. وفي حين لا تتوفر شواهد كثيرة عن الفترة منذ عام 1992، فإن مستويات الفقر ربما تكون قد ازدادت سوءاً منذ الانهيار المالي في عام 1994. وكان أكثر من مليون مكسيكي قد فقدوا وظائفهم في أعقاب هذه الأزمة.

وتشير التحليلات إلى أن المكسيك ستحقق مكاسب من حيث الدخل الصافي نتيجة للتخصص الذي تيسر بسبب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ولكن وراء هذا التوقع العام هناك الخاسرون - ومعظمهم من منتجي محصول الذرة، غذاء البلد الرئيسي. وتستأثر زراعة الذرة بنحو نصف مساحة الأراضي الزراعية في المكسيك - ولإنتاج الذرة دور رئيسي في توفير سبل العيش في المناطق الريفية.

ومعظم أصحاب الحيازات الصغيرة هم من الأسر ذات العجز الصافي، التي تبيع الذرة بعد موسم الحصاد ثم تقوم بالعمل مقابل أجر لشرائه بعد أن تكون إمدادات الأسرة منه قد نفدت. وتمارس الأغلبية الساحقة من زراع الذرة في المكسيك أعمالها في أراضٍ ضعيفة ولا تتاح لها سوى فرص محدودة للحصول على الائتمانات والمدخلات والمعدات. وفي مناطق الزراعة البعلية يبلغ متوسط الغلات نحو خمس مثيلتها في مناطق وسط غرب الولايات المتحدة، التي يتعين على زراع الذرة المكسيكيين أن ينافسوها في ظل رفع القيود التجارية.

ووفقاً لإحدى الدراسات، فإن ما يتراوح بين 700 000 و 800 000 من سبل

كسب العيش سوف تضيق مع انخفاض أسعار الذرة نتيجةً للمنافسة مع الواردات الرخيصة. وسيؤثر ذلك على 15٪ من السكان النشطين اقتصادياً في مجال الزراعة، بما سيكون لذلك من آثار عميقة على الفقر في المناطق الريفية وعلى التفاوت بين المناطق. ويعيش أكثر من 30٪ من سكان المناطق الريفية دون خط فقر الدخل، وفي أشد المناطق الريفية فقراً هناك نقص كبير في فرص الحصول على المياه والكهرباء والإسكان. ومع انخفاض الأجور الحقيقية في أسواق العمل الريفية، ومع ارتفاع معدلات البطالة، لا يحتمل لفرص العمل خارج مجال الزراعة أن تعوّض عن خسائر الدخل الذي كان يتحقق من زراعة الذرة. ونتيجةً لذلك، ستضطر الأسر المعيشية بصورة متزايدة إلى الأخذ بسياسات أكثر يأساً من أجل البقاء، بما في ذلك الهجرة إلى مناطق المنتجات الزراعية التجارية، وإلى المراكز الحضرية، وإلى الولايات المتحدة.

ملحق (4)

الآفاق العالمية، وشكوك المحليين (*)

تري حكومات كثيرة بصورة متزايدة أن دورها لا يتمثل في تنظيم الأسواق ولكن في تيسير التوسع فيها دونما كلل. وينطوي ذلك، في جملة أمور، على إزالة الحواجز التجارية واستغلال الميزة النسبية للبلد - وهي بالنسبة لكثير من البلدان النامية اليد العاملة الرخيصة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على قناعة مؤداها أن نمو الصادرات سيؤدي إلى النمو الاقتصادي عموماً - وهو اعتقاد تؤيده طائفة من الدراسات التجريبية التي تبين أن الصادرات والنمو الاقتصادي يميلان إلى السير جنباً إلى جنب. ولكن هل تؤدي الصادرات إلى النمو أم أن العكس هو الصحيح؟ الواقع أنه ليس هناك من لديه إجابة أكيدة.

وبصرف النظر عن الإجابة، هناك سببان لالتزام الحذر. ويتمثل الخطر الأول

(*) المصدر: بيرري، وهورتون، ومازومدار ١٩٩٧.

في إزالة الحواجز التجارية قبل الأوان، وقبل أن تصبح الصناعة المحلية قوية بما فيه الكفاية للصمود أمام المنافسة الأجنبية. ومن شأن حدوث طفرة في الواردات أن يضر بالصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة - والتي يعتمد عليها الفقراء لتوفير العمالة. ويبين سجل شرق آسيا أن تخصيص فترة لحماية الصناعات الوليدة هو مقدمة طبيعية ومكملة لإنشاء قطاع ناجح للصادرات الصناعية. فالمزايا النسبية لهذه الصناعات الوليدة غالباً ما يتم خلقها لا اكتشافها.

أما الخطر الثاني فهو أنه إذا قامت البلدان النامية بصورة جماعية بزيادة إمداداتها من صادرات معينة، فإنها ستؤدي بذلك إلى خفض الأسعار عالمياً. وستذهب المكاسب إلى مستهلكي صادرات البلدان الفقيرة، وكثير منهم أفضل حالاً من المنتجين.

وكما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان الفقيرة تثير أيضاً تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك قيود تتجاوز تلك القيود الواضحة المفروضة على الاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الضارة بيئياً. ورغم الشواهد الكثيرة على المزايا المحتملة من تدفقات رأس المال، فإن هناك بعض الشواغل. وقد نشأ مفهوم جديد أطلق عليه اسم «أثر تكيلا» Tequila effect حينما تدفقت بلايين الدولارات خارج المكسيك في كانون الأول/ديسمبر 1994 - مما تسبب في أزمة مالية ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضاً على الصعيد العالمي. وفي أمريكا اللاتينية، فإن البلدين اللذين حققا مؤخراً أنجح أداء من حيث النمو - وهما شيلي وكولومبيا - يطبقان فرض ضوابط على رأس المال. ويتعين إدارة حساب رأس المال بعناية لتجنب المغالاة في تقييم العملات وتقلبات أسعار الصرف - وكلاهما يضر بالمصدرين على النطاقين الصغير والمتوسط.

وهناك أيضاً شواغل بشأن العلاقة بين رأس المال الأجنبي والمحلي. وقد يقوم المنتجون الأجانب الأكثر كفاءة بمزاحمة أصحاب المشاريع المحليين وإبعادهم عن الأنشطة الأكثر ربحية وتحويل العائد إلى بلدانهم بدلاً من إعادة استثماره محلياً. وقد يحتكرون أيضاً ما توفر من يد عاملة ماهرة شحيحة، بما يضر الشركات الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا تبادت الحكومات الوطنية في السعي إلى اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق التراخي في المعايير المتعلقة بالعمل أو المعايير الصحية، فإن ذلك سيضر بالفقراء ويدفع إلى «التسابق إلى القاع» الذي سيؤدي إلى خفض المعايير على مستوى العالم.

ملحق (5)

انتقاد غير عادل للأمم المتحدة؟(*)

لقد كانت الأمم المتحدة جزءاً من عملية العولمة منذ بدايتها. وعن طريق الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في الأمم المتحدة، وعن طريق الدعم التقني من جانب موظفي الأمم المتحدة وخبرائها، تتحقق عناصر أساسية من عناصر العولمة مثل التوزيع الدولي للبريد، وتخصيص موجات الترددات للاتصالات الدولية، والإجراءات الجمركية، والمبادرات البيئية العالمية، والقواعد التي تنظم التخلص من الفضلات الصناعية، ومكافحة الأوبئة العالمية، وصون التراث الثقافي المشترك، وجمع وتحليل الإحصاءات على الصعيد العالمي، بل وأيضاً السفر الجوي دولياً. إن الأمم المتحدة تشجع العولمة - لكنها تسعى أيضاً إلى ضمان أن تكون هذه العملية عادلة وتتسم بالكفاءة، وأن يستفيد منها جميع الناس - وبخاصة أشدهم فقراً.

وخلال العقود الخمسة الأخيرة تصدرت الأمم المتحدة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر - فحددت الاحتياجات، ورسمت السياسات، وشاركت الخبرات، واتخذت الإجراءات ودعمتها. وساعدت منظمة الصحة العالمية على تعبئة العمل العالمي من أجل القضاء على مرض الجدري. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة شبكات الإنذار المبكر والرصد المتعلقة بالأمن الغذائي. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

(*) المصدر: شيلدرز ١٩٩٥، لجنة الحكم العالمي ١٩٩٥، كيندي وروسيت ١٩٩٥، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة ١٩٩٦.

المساعدة في حملات محو الأمية والتعليم على الصعيد الوطني. ودعمت منظمة العمل الدولية برنامج العمالة العالمي والأعمال الرائدة في مجال العمالة، كما أتاحت برامج التمويل التابعة لها الاضطلاع بالكثير من الجهود العملية في مجال الحد من الفقر. وعززت اليونيسيف بشكل فعال من التحصن الشامل خلال الثمانينات، وعبأت الجهود العالمية لتلبية احتياجات الأطفال والنساء. وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم الأسرة وفي تحقيق نمو سكاني متوازن. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على بناء قدراتها في مجال القضاء على الفقر عن طريق التنمية البشرية المستدامة.

وكثير من أوجه التقدم في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والسكان والاستدامة البيئية وغير ذلك من جوانب الحد من الفقر إنما استلهم أصلاً في قرار من قرارات الأمم المتحدة أو في برنامج أو مشروع قطري يجري تنفيذه بدعم من إحدى الهيئات التابعة لها. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، اجتمع رؤساء الدول والحكومات ليس لمناقشة تحديد الأسلحة أو التفاوض بشأن اتفاقات للسلام، ولكن لإعادة إلزام المجتمع الدولي بأهداف القضاء على الفقر.

لقد أسهمت الأمم المتحدة بالكثير في الأفكار العظيمة المتعلقة بالتنمية. وهناك ستة ممن فازوا بجائزة نوبل في الاقتصاد عملوا مع الأمم المتحدة. وهناك مبادرات عالمية كثيرة تتعلق بالسياسات انطلقت من داخل الأمم المتحدة ثم نفذت في أماكن أخرى، بما في ذلك الرابطة الإنمائية الدولية بالبنك الدولي، ومرفق التمويل التعويضي بصندوق النقد الدولي، ونظام الأفضليات المعمم بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي العقد الماضي صدرت عن الأمم المتحدة منشورات كان لها تأثيرها على المناقشات الدولية والوطنية بشأن التنمية مثل التكيف ذي الوجه الإنساني الصادر عن اليونيسيف، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

والأمم المتحدة، التي تخدم أسرة عالمية مؤلفة من 185 دولة ونحو ستة بلايين من البشر، تخصص 4,6 بلايين دولار سنوياً للإنفاق على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية - وهو مبلغ أقل من الميزانية السنوية لجامعة ولاية نيويورك. وهو يعادل 80 سنتاً لكل إنسان، بالمقارنة مع 134 دولاراً لكل شخص تنفق سنوياً على الأسلحة والمعدات العسكرية. فهل يجعل ذلك من الأمم المتحدة منظمةً باهظة التكاليف بالنسبة لهذا الكوكب المتجه نحو العالمية؟